

مخصصات المالية المحلية لفئة الطفولة «دراسة حالة بلديات ولاية تلمسان»

بن لباد محمد طالب دكتوراه تخصص ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة تلمسان.

تحت إشراف : الأستاذ الدكتور : باركة محمد الزين : أستاذ التعليم العالي بجامعة تلمسان

الملخص:

في ظل التنمية الشاملة أيقن المجتمع الدولي عظم العائد الناتج من خلال الاستثمار في مجال الطفولة و عليه فقد حظيت هذه الشريحة من أفراد المجتمع بعدة اتفاقيات و بروتوكولات من أجل ضمان أفضل حماية و رفاهية أكثر لهم ، و تعتبر الجزائر من الدول السبّاقة التي وقّعت على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل و اعترفت بمضامينها و كان ذلك بتاريخ 19 ديسمبر 1992 و تماشت هذه الأخيرة مع السياسات العامة و البرامج الحكومية التي تبنتها منذ الاستقلال من أجل تجسيد مبادئ العدالة الاجتماعية و توفير الخدمات الضرورية للطفولة و بدون تمييز فجميع حقوق الطفل مرتبطة بتقديم الخدمات و خاصة الاجتماعية منها كمجانية التعليم التي فرضتها على كافة الأطفال عند بلوغهم سن 06 سنوات من العمر إلى غاية 16 سنة و كان لهذه السياسة أثر كبير في الرّفع من نسب التمدرس ، و محاربة التهميش و الإقصاء الذي كان يتعرض له كثيرا من الأطفال في مجال التمدرس و خاصة الفتيات في مناطق كثيرة ، هذا من جهة بالإضافة سياسات الضمان الاجتماعي التي تسعى إلى تعميمها على كافة المواطنين ، و كذا مجّانية الخدمات الصحيّة و الوقائية منها المقدّمة لحماية الأمومة و الطفولة و الحق في العناية الخاصة ، الغذاء والأمن الاجتماعي والمساعدات الخاصة للأطفال الذين يعانون ظروفًا بالغة الصعوبة فكل هذه الحقوق مرتبطة مباشرة بالموارد و التي تنطوي بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مسؤوليات اقتصادية للقطاع العام ، و بالتالي فالحكومة التي توقع على اتفاقية حقوق الطفل تلزم نفسها أيضا برصد الموارد الكفيلة بذلك للدّفاع عن هذه الحقوق ولا بد أن ينعكس هذا في الموازنة الوطنية للدولة ومع ذلك لا يعني تهميش باقي الأعوان الآخرين الأسر، القطاع الخاص، المنظمات الحكومية أو غير الحكومية فكل هؤلاء

المتدخلين يشككون مزيج وكلهم مسؤولون لضمان توفير هذه الخدمات إلا أن الدولة تتحمل المسؤولية الأكبر لكي تضمن حسن الاستفادة منها و تفادي عنصر الاستبعاد الذي غالبا ما يكون وراء عدم المساواة في الحقوق، ويؤدي إلى تهميش وإقصاء الأطفال ، فالحكومات اليوم تدرك أن أي دينار تنفقه على الطفل لا يكفل حق له فقط وإنما هو استثمار عالي المردودية في رأس المال الاجتماعي، وتجدر الإشارة في دراسة قامت بها اليوم، أ و دول أمريكا اللاتينية أثبتت أن العائد بلغ 7 دولارات في مقابل كل دولار أنفقته في برنامج من برامج الطفولة المبكرة ، كما أثبتت تجربة جنوب إفريقيا في تبنيها مبادرة ميزانية الطفولة أن هذا النوع من الميزانيات له أهمية و أثر كبير في الاستثمار في مجال الطفولة .

و في الجزائر اليوم أصبح على الدولة أن تقاسم مؤسساتها جزءا من مسؤولياتها تجاه حماية الطفولة و ذلك من أجل تحكم أكبر في متطلباتهم ، و ضمان أكثر لحقوقهم ، و من بين هذه المؤسسات تعتبر الجماعات المحلية الخلية الأساسية و القاعدة المهمة في هرم السلطة التي أسند إليها جملة من الصلاحيات و الاختصاصات ذات الأهمية البالغة في مجال الطفولة لكونها المؤسسة الأقرب إليهم و الأدرى بانشغالاتهم و متطلباتهم .

و قد عالج البحث إشكالية : واقع الطفولة في الجماعات المحلية و ما هو حجم المخصصات المالية المحلية لحماية هذه الفئة ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ، الفصل الأول الذي تمحور حول المالية المحلية في الجزائر من خلاله تم التطرق إلى أهمية الجماعات المحلية ، و مصادر تمويلها ، الموازنة المحلية و القواعد التي تضبطها ، و في الأخير تم التطرق إلى العلاقة بين الميزانية و الطفولة . أما في الفصل الثاني فتم التطرق إلى تطور الاهتمام بالطفولة و آفاقه و الذي من خلاله تم توضيح العلاقة بين الطفولة و الاقتصاد ، المواثيق الدولية التي سخرت لحمايتها، و في الأخير تم التطرق إلى التجربة الجزائرية في مجال حماية الطفولة و الرهانات التي تواجهها ، أما الفصل الثالث و الذي يعتبر الفصل

التطبيقي الذي خصص للدراسة الميدانية لبلديات ولاية تلمسان التي من خلالها تم التطرق

إلى صلاحيات البلديات في مجال حقوق الطفل بالإضافة إلى مخصصاتها المالية لضمان حماية الطفولة .

و من بين النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

- تعتبر الجماعات المحلية من أهم المؤسسات التي تقاسمها الدولة جزءا من صلاحياتها نتيجة لتنامي و كثرة الطلب على الخدمات العمومية .

- لقد نالت الطفولة اهتماما دوليا و محليا خاصا ، فسعى المشرع الجزائري بتكثيف النصوص القانونية من أجل حماية هذه الفئة و السهر على تخصيص مستدام للموارد المالية لبلوغ ذلك من منظور ميزانية الجماعات المحلية.

- لا يزال الإنفاق المحلي للطفولة ضئيلا فهو لا يتعدى العشر من الميزانيات المحلية بالرغم من أن هذه الفئة تفوق ربع السكان بها ، إلا أنه و في ظل محدودية هذا الإنفاق إلا أن مختلف البلديات بادرت بتوفير الاعتمادات المالية الضرورية للاهتمام بها و قد شملت نفقات التعليم حصة الأسد ، ثم تلتها نفقات الشباب و الرياضة و النفقات الخاصة بالأطفال الصغار.

- إن التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق أدى إلى سحب العديد من صلاحيات البلدية و من بينها المواد الصيدلانية و خدمات الصحة المدرسية التي أصبحت جدّ محدودة ، فعليه و بالرغم من الدّعم الذي تقدمه الدولة للجماعات المحلية من أجل تنمية مواردها إلا أن هذه الموارد يكاد ينحصر استخدامها في تسيير مصالحتها ممّا يحول دون استثمارها في مشاريع لصالح الطفولة .

- من العقبات التي تواجه كذلك الجماعات المحلية للاستثمار في الطفولة هو اعتمادها بجزء كبير على المصالح المركزية في تمويل المشاريع الخاصة بهذه الشريحة "كالصندوق المشترك للجماعات المحلية ، و مشاريع التنمية المحلية "، عدم الاستقلالية المالية المحلية و انعدام الوعي المحلي يشكلان كذلك العثرة الكبرى للحيولة دون توفير اعتمادات مالية محلية كبيرة خاصة بالطفولة.